

فعالية النفقة العامة في مجال التعليم دراسة حالة ولاية تبسة

أ. رابح بالنور - جامعة تبسة

الملخص:

تعتبر سياسة النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة بالخصوص في الدول النامية، والتي يستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الإقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتحقيق نمو اجتماعي لا سيما على مستوى رأس المال البشري عموما والتعليم خصوصا. ويعتبر التعليم من أهم أنواع الخدمات الهامة، إذ بدأ الاهتمام بدراسة اقتصاديات التعليم مؤخرا في الستينات عندما بدأ الحديث عن رأس المال البشري ورائد هذه التسمية هو شولتز الذي يرى أنه يجب الاهتمام بتكوين رأس المال البشري بنفس القدر يهتم فيه بتكوين رأس المال المادي ويرجع تأخر الاهتمام بهذا الجانب لصعوبة الربط بين خدمة التعليم وإنتاجية الفرد. وفي هذا الصدد فقد اتبعت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة سياسة تركز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، حيث ساهمت إلى حد ما في الرفع من رأس المال البشري سواء من حيث الكم والنوع وهو ما يظهر جليا من خلال تتبع تركيبة النفقة العامة سواء العادية منها أو البرامج التنموية الكبرى كبرنامج الانعاش ودعم الانعاش الاقتصادي، سواء على مستوى الكلي أو على المستوى المحلي.

Résumé:

Les dépenses publiques est un des outils les plus importants utilisés dans la politique budgétaire particulier dans les pays en développement, et à travers lequel vise le renforcement de la cinétique de l'activité économique à travers la réalisation de taux élevés de croissance économique et sociale, en particulier au niveau du capital humain en général et l'éducation en particulier.

L'éducation est l'un des plus importants types de services, où l'attention doit être portée à la composition du capital humain est également intéressé à la composition du capital physique a été retardé en raison d'attention à cet aspect de la difficulté de lier le service de l'éducation et de la productivité individuelle.

Cet égard, a suivi Algérie depuis le début de la troisième politique millénaire basée principalement sur l'expansion des dépenses publiques, ce qui a contribué dans une certaine mesure à augmenter le capital humain en termes de quantité et de qualité, ce qui est évident par le suivi de la composition des dépenses publiques à la fois régulier eux ou programmes développement majeur en tant que les Programmes de relance économique, Aussi bien au niveau macro ou au niveau local

مقدمة:

تعتبر سياسة النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة بالخصوص في الدول النامية، والتي يستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الإقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتحقيق نمو اجتماعي لا سيما على مستوى رأس المال البشري عموما والتعليم خصوصا.

ويعتبر التعليم من أهم أنواع الخدمات الهامة، إذ بدأ الاهتمام بدراسة اقتصاديات التعليم مؤخرا في الستينات عندما بدأ الحديث عن رأس المال البشري ورائد هذه التسمية هو شولتز الذي يرى أنه يجب الاهتمام بتكوين رأس المال البشري بنفس القدر يهتم فيه بتكوين رأس المال المادي ويرجع تأخر الاهتمام بهذا الجانب لصعوبة الربط بين خدمة التعليم وإنتاجية الفرد.

وبدأت العلاقة الوثيقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية وبدأ الاهتمام بزيادة نسبة المنفق على التعليم باعتباره استثمارا وبدأ الاهتمام موجهها نحو تخطيط تلك الاستثمارات بما يناسب احتياجات التنمية الاقتصادية.

حيث شرعت الجزائر ومنذ سنة 2001 ونتيجة للإنفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة في اتباع سياسة مالية تركز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، تجسدت بالخصوص في كل من مخطط الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة عانت خلالها الجزائر على جميع الأصعدة وبالخصوص في الجانبين الإقتصادي والاجتماعي، ومن ثم فقد كان الهدف الرئيسي من هذه البرامج زيادة على تحسين معدلات النمو الإقتصادي والحد من معدلات البطالة والرفع من رأس المال البشري.

نتيجة لهذا الاهتمام بالتعليم ارتفع الإنفاق على التعليم وأصبح يمثل المركز الثاني من الإنفاق العام بعد الإنفاق العسكري. أما فعالية هذه النفقات على المستوى المحلي فسيتم دراستها هذا البحث.

وعليه فإنه ولدراسة هذا الموضوع فقد تمحورت إشكالية الدراسة كما يلي:

كيف أثرت برامج الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2001-2009 على التعليم في ولاية تبسة؟

ولمعاجة هذا التساؤل الرئيسي فقد ضمت هذه الدراسة زيادة على مقدمة وخاتمة المحاور التالية:

- النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية؛
- الإطار النظري لدراسة كفاءة النفقة العامة؛
- برامج الإنفاق العام وأثرها على التعليم في ولاية تبسة 2001-2009.
- النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية

تعتبر النفقات العامة إحدى أهم أدوات السياسة المالية والتي تعبر عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتفاعلها فيه إلى جانب القطاع الخاص، حيث شهدت عديد التطورات التي مست طبيعتها وأشكالها بشكل زاد من أهميتها في السياسات الاقتصادية للدول سواء النامية منها أو المتقدمة.

تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي

جاء تطور النفقات العامة كنتيجة لتطورات الفكر الاقتصادي ونظريته لمدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومن ثم لمدى أهميتها في التأثير على آلية سير النشاط الاقتصادي، وفي هذا الصدد فإن تطور النفقات العامة تركز في نظرتين رئيسيتين كان لهما التأثير الأبرز فيما يخص طبيعتها وهيكلتها.

فبالنسبة للفكر الكلاسيكي بقيادة "آدم سميث" فإن آلية السوق تتميز بتلقائية التوازن عن طريق ما سمي بـ "اليد الخفية" دون الحاجة لتدخل الدولة لتصحيح الاختلال في النشاط الاقتصادي، إذ ينطلق من مبدأ "الإيديولوجية الفردية" كأساس لقيام النشاط الاقتصادي¹، والذي يشير إلى سعي الأفراد لتعظيم مصالحهم الخاصة انطلاقاً من تمتعهم بالحرية الاقتصادية مع اقتصار دور الدولة فقط على تهيئة الظروف المناسبة لأنشطتهم، وذلك بتوفير الأمن حماية الحدود وتحقيق العدالة مع القيام ببعض المشاريع المساعدة، ومن ثم فإنه سبب "آدم سميث" فإن النفقات العامة للدولة تتركز في: نفقات الأمن، نفقات العدالة، ونفقات بعض المشاريع العامة المساعدة لتطوير نشاط القطاع الخاص كتهيئة الموانئ والطرق ومؤسسات تعليم وتدريب الشباب².

ونتيجة لأزمة الكساد الكبير لسنة 1929 وعجز الفكر الكلاسيكي عن إيجاد مخرج لها وثبوت عدم صحة فرضية التوازن التلقائي للسوق عن طريق اليد الخفية التي جاء بها "سميث"، ظهر الفكر المالي الكينزي الذي أوضح كيف أن آلية السوق تتميز بالعديد من الإخفاقات في تسير النشاط الاقتصادي، والمتمثلة خصوصاً في عدم التخصيص الأمثل للموارد، اللامعالة في توزيع الدخول والآثار الخارجية السلبية، وبالتالي فإن تدخل الدولة عن طريق نفقاتها

العامة يعتبر أمرا ضروريا لتصحيح تلك الإخفاقات ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي³.

ونتيجة لذلك فقد شهدت الفترة اللاحقة لأزمة الكساد الكبير تطورا كبيرا في حجم النفقات العامة نظرا لما أبرزه الفكر الكينزي من دور رئيسي لها في التأثير على حجم الإنتاج، مستوى الدخل ومعدلات البطالة، باعتبارها تمثل عنصرا رئيسيا من عناصر الطلب الكلي الذي يعتبر المحدد الرئيسي للعرض في النشاط الاقتصادي انطلاقا من قانون "الطلب يخلق العرض" الذي جاء به كينز نافيا بذلك قانون ساي للمنافذ الذي ارتكز عليه الفكر الكلاسيكي في توضيح آلية سير النشاط الاقتصادي.

1-2- الإطار النظري للنفقات العامة

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم شامل للنفقات العامة بقدر ما اختلفوا حول مدى أهميتها وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، نيت تعرف بأنها⁴: "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة".

وتبعاً لما جاء به "موسجراف" فإن النفقة العامة تبرر من خلال ثلاثة عوامل وهي⁵:

أ_ **تدعيم تخصيص الموارد**: يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد بعملية توزيع الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات المتعددة وهذا يمثل أصل المشكلة الاقتصادية والذي تتحدد على إثره مدى كفاءة السياسة الاقتصادية المطبقة.

حيث أن آلية السوق وبحكم انطلاقها من مبدأ "الإيديولوجية الفردية" التي تهدف إلى تعظيم المصلحة الخاصة فإن عملية تخصيصها للموارد تتميز بنوع من عدم الكفاءة، إذ أن ارتفاع حجم الأرباح في المواد الاستهلاكية مثلاً قد يدفعها إلى التركيز على إنتاجها ومن ثم الحد من عرض المواد الإنتاجية بشكل ينعكس سلباً على العملية الإنتاجية مستقبلاً، ومن ثم فإن تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة سواء عن طريق قطاعها العام أو في شكل إعانات مثلاً من شأنه دعم توفير المواد الإنتاجية مما يساعد على استمرار ديناميكية العملية الإنتاجية.

ب_ **إعادة توزيع الدخل**: حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة في شكل منح ومساهمات اجتماعية تساعد على الحد والتقليل من التفاوت في الدخل بين مختلف فئات المجتمع بشكل يحد من التفاوت الاجتماعي و اللاعدالة الاجتماعية، كما أنها تساهم في تدعيم القدرة الشرائية وما ينعكس عنها من إيجابيات على النشاط الاقتصادي المحلي.

جـ- تدعيم الإستقرار الاقتصادي: ويقصد بالاستقرار الاقتصادي الوصول لأكبر استخدام أمثل للموارد مع ثبات المستوى العام للأسعار، حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة تساعد على تجنب الآثار السلبية لعدد الاختلالات في النشاط الاقتصادي على كل من معدلات البطالة والتضخم ومن ثم المحافظة عليها عند مستوياتها الطبيعية.

ويبرز أهم تقسيم للنفقات العامة على النحو التالي⁶:

النفقات الجارية: وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي التي تتكرر بصورة منتظمة وتخص تسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة كالإنفاق في شكل أجور ورواتب والإنفاق في شكل مدفوعات للفوائد والإعانات، حيث تتسم بمرونة أقل وعدم استجابة كبيرة لتغيرات المقدرة المالية للدولة.

النفقات الاستثمارية: وهي النفقات المتعلقة بتكوين وتحصيل رأس المال يكون الهدف منها هو توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تتصف بالمرونة والاستجابة تبعا لتغيرات القدرة المالية للدولة.

ويحكم عملية تنفيذ وتسيير النفقات العامة العديد من الضوابط التي من شأنها إضفاء الكفاءة والفعالية عليها، وهي عبارة عن حملة من القواعد التي يتم الإستناد إليها في إقرار النفقات العامة، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل منها بشكل يدعم من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا⁷، والتي تتمثل بشكل رئيسي في⁸:

ضابط المنفعة: ويقصد به أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع، وهذا يعتبر من بين الأمور المنطقية التي على أساسها يكون للنفقات العامة المشروعية والقبول والذي يتفق عليه الإقتصاديون قديما وحديثا، ويبرز الاختلاف في هذا الصدد فيما يتعلق بقياس المنفعة المترتبة عن النفقات العامة بين القياس على أساس ما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية أو المقارنة بين ما ينتج عنها وبين ما ينتج عنها لو كانت من قبل القطاع الخاص.

ضابط العقلانية والرشادة الاقتصادية: ويعتبر من بين أهم الضوابط التي وجب أن تحكم تنفيذ وتسيير النفقات العامة، والذي يشير إلى ضرورة حسن تسيير الأموال العمومية و العمل على استخدامها بكفاءة وتجنب أي إنفاق لها في غير محله.

ضابط المرونة: ويعتبر من الضوابط التي زادت أهميتها فيما يخص تسيير النفقات العامة خصوصا بعد تزايد بروز ظاهرة الدورات التجارية في النشاط الإقتصادي، بحيث أنها تشير إلى استجابة النفقات العامة للتغيرات في النشاط الإقتصادي سواء من ناحية حجمها أو من ناحية أنواعها بما يضمن القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل الظروف المحيطة.

ضابط الإنتاجية: ويقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع تطور النشاطات الإقتصادية خصوصا الإنتاجية منها، وتبرز أهمية هذا الضابط خصوصا في الدول النامية التي تعاني من ضعف في جهازها الإنتاجي بشكل يتطلب تدخلا من الدولة عن طريق نفقاتها العامة لدعم الجهاز الإنتاجي ومن ثم النشاط الإقتصادي.

ضابط العدالة: ويقصد منها العدالة في توزيع النفقات العامة من جهة بما يتناسب وعبء كل فرد في تحملها، ومن جهة بضمن أولوية الفئات الأقل دخلا في الاستفادة منها بما يساهم في تدعيم دخولها الحقيقية وقدرتها الشرائية ومن ثم توفير حافز إضافي للنشاط الإقتصادي.

الإطار النظري لدراسة كفاءة النفقة العامة

مدى فعالية النفقات العامة تعني كفاءة استخدام إنفاق معين في سبيل الحصول على نتيجة معينة، فكلما كانت النتيجة أكبر (إذا ما تحدد حجم النفقات) أو كلما كانت النفقة أقل (إذا ما تحددت النتيجة) كلما زادت كفاءة النفقات العامة ومن ثمة زادت فعالية أثرها على المتغير الاقتصادي.⁹ وعليه يجب أن نحدد المنافع والتكاليف ومن ثمة قياسها.

2-1 : أنواع المنافع والتكاليف

نتساءل الآن عن المنافع والتكاليف التي ينبغي الاهتمام بها عند تقييم المشروعات؟ ذلك بسبب أن المنافع والتكاليف تنقسم إلى عدة أنواع قد تكون حقيقية أو اسمية والمنافع والتكاليف الحقيقية تنقسم بدورها إلى مباشرة وغير مباشرة، ملموسة وغير ملموسة¹⁰.

المنافع والتكاليف المباشرة وغير المباشرة أو الأولية والثانوية

المنافع والتكاليف الملموسة وغير الملموسة

منافع وتكاليف متوسطة ومنافع وتكاليف نهائية

منافع وتكاليف داخلية ومنافع وتكاليف خارجية

2-2 قياس المنافع والتكاليف

يكون قياس المنافع والتكاليف سهلا إذا أمكن ملاحظة هذه المنافع والتكاليف بدلالة أسعار السوق، ولكن ذلك بالطبع غير ممكن حيث أن الكثير من المنافع والتكاليف هذه غير ملموسة كما أن أسعار السوق عادة لا تعكس الندرة الحقيقية للموارد وبالتالي نحتاج إلى تعديل هذه الأسعار لأن الأسواق غير كاملة¹¹.

2-2-1 قياس المنافع والتكاليف غير الملموسة

يمكن توضيح هذه الفكرة بذكر بعض الأمثلة، والمثال الأول هو إذا نجحت البحوث المتصلة بالوقاية من مرض البلهارسيا، وترتب على ذلك نقص في معدلات الإصابة به، كيف نقدر المنافع المترتبة على نقص المعاناة من هذا المرض؟ ومثال آخر هو كيف نقيم تكاليف الإصابة والموت التي تنتج من الحوادث نتيجة بناء طريق سريع بين المدن؟ ومثال ثالث هو كيف نقدر المنافع المترتبة على منع أو تخفيض معدلات الجرائم؟

وفي بعض الحالات الأخرى يمكن قياس المنافع التي يحققها مشروع معين على أساس التكاليف التي أمكن توفيرها في إدارة وتشغيل بعض المشروعات المرتبطة بها فعلى سبيل المثال فإن منافع هذا البرنامج الذي يترتب عليه تقليل العدد الذين لا يكملون مرحلة التعليم الأولى، يمكن أن تقاس بدلالة الادخار في الإنفاق على مؤسسات الإصلاح، أو أن منافع ارتفاع مستوى الصحة العامة يمكن أن يقيم بدلالة النقص في تكاليف المستشفيات.

2-2-2 قياس المنافع للمنتجات الوسيطة

يسهل في كثير من الأحيان تقييم المنافع التي تتحقق للمشروعات العامة التي تقوم بإنتاج السلع الوسيطة عن تلك المشروعات التي تقوم بإنتاج المنتجات النهائية ففي حالة المنتجات النهائية فإن تقييم هذه المنتجات يجب أن تتم بطريقة محددة، بينما في حالة المنتجات الوسيطة كما هو الحال بالنسبة لصناعة النقل مثلا فإن منفعة الطريق يمكن تقويمها على أساس تكلفة النقل للصناعات المختلفة حيث يمكن اعتبار خدمة النقل منتج وسيط يساهم في إنتاج منتجات نهائية في السلع المختلفة والتي تكون قيمتها معروفة في السوق.

برامج الإنفاق العام وأثرها على التعليم في ولاية تبسة

لقد عرفت ولاية تبسة على غرار باقي ولايات الجزائر حركية كبيرة على مستوى البرامج المحلية المركزية واللامركزية خاصة في مجال التربية حيث استفاد هذا القطاع من عدة أغلفة مالية انعكست على الهياكل الموجودة وعلى الخدمات المقدمة وهو ماسيتم التعرض له فيما يلي:

برامج التنمية المحلية من الفترة 1999-2012

لقد عرفت الولاية خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2012 حركة تنموية شاملة ومندمجة مست مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، يتبن ذلك من خلال حجم الاستثمارات أو الأغلفة المالية الممنوحة للولاية من طرف الدولة عبر مختلف البرامج الإنمائية إذ قفزت من 790 مليون د.ج سنة 1999 إلى 11.613.800.000 د.ج سنة 2012 .مما يعكس بوضوح تام المجهودات

الجبرة المبذولة للنهوض بالتنمية المحلية سمح كل ذلك بالتكفل بالحاجيات المتنامية لساكلي المنطقة والتي تزداد بوتيرة متسارعة أدت هذه الأغلفة المالية المخصصة للولاية إلى رفع كثيرا من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من القطاعات التي لها علاقة بالمواطن سواء في مجال السكن ، التزود بالمياه الصالحة للشرب، الربط بشبكة الغاز الطبيعي ، تحسين وسائل الاستقبال على مستوى الجامعة من مقاعد بيداغوجية وأسرة إيواء الخ.

وما الورشات المفتوحة على مستوى كل البلديات في المدينة وفي الريف إلا دليلا على عزم الدولة والسلطات المحلية ويتعاون المتعاملين الاقتصاديين والمجلس المنتخبة على تخطي كل النقائص الملاحظة ميدانيا وتقليص الاختلالات الموجودة والسعي لتغيير وجه المدينة والنهوض بالريف وتترك الأرقام لوحدها تتكلم عن حجم المجهودات المبذولة خلال الفترة 1999 إلى 2012 . ونبين بوضوح تطور حجم الأغلفة المالية من سنة إلى أخرى عبر مختلف البرامج .

إجمالا فان الولاية استفادت خلال هذه الفترة من غلاف مالي إجمالي يقدر: 167.799.922.000 جـ

وزع على القطاعات ونذكر أهمها كمايلي :

قطاع الري 28.391.000.000 دج أي بنسبة 18.79%
التربية والتكوين 20.413.758.000 دج أي بنسبة 13.59%
المنشآت القاعدية 41.178.600.000 دج أي بنسبة 24.33%
السكن والتعمير 10.309.755.000 دج أي بنسبة 06.86%
الصحة والحماية الاجتماعية 8.154.500.000 دج أي بنسبة 5.86%

وخلاصة فإننا نود أن نذكر وباختصار أهم الانجازات المادية المحققة خلال الفترة :

- 9000 مقعد بيداغوجي .
- 4000 سرير لإيواء الطلبة .
- 12 ثانوية .
- 33 متوسطة .
- 30 مدرسة ابتدائية .
- 24 نصف داخلية .
- 02 معاهد متخصصة .
- 11 مركز تكوين مهني .

2-3 قياس فعالية النفقة العامة

إذا اعتبرنا أن الهدف من نفقات التعليم هو إعطاء فرصة لكل طفل في المنطقة للالتحاق بمقاعد الدراسة فإن أهم مؤشر يمكن أخذه بعين الاعتبار هو نسبة التمدرس في فئة الأطفال البالغة من العمر (6-15 سنة).

جدول: تطور نسبة التمدرس في فئة الأطفال من (6-15) سنة

السنة	نسبة التمدرس 15-6 سنوات	النفقات العادية للتعليم 310 دج	النفقات الاستثنائية 310 دج
1987	86	غم	
1991	89	غم	
1995	91	329676	
1996	91.5	164000	
1997	92	247774	
1998	93	166362	
1999	93	494000	
2000	94	197246	
2001	95	215250	268814
2002	96	418350	276149
2003	96.65	1050325	77240
2010-2004	98.86	164791151	1290615

المصدر: مستخرج من حصيلة نشاطات التنمية للولاية للسنوات 1995-2003، وكذا

canevs indicateur socioéconomiques de la wilaya de tebessa janvier 2010

إذا اعتبرنا النفقات العادية المخصصة لهذا القطاع فنجد أنها تختلف نسبيا من سنة إلى أخرى وكانت تخص أساسا الترميمات وإعادة تأهيل بعض المدارس في بعض المناطق النائية ما عدا سنة 1999 حيث قامت الولاية ببناء مدارس وثانويات جديدة ومطاعم في البعض منها وكل ذلك قد ساعد على ارتفاع نسبة التمدرس بينما الفترة الثانية شهدت زيادة في النفقات بنسبة معتبرة حيث هذه النسب تساعد على تفسير وفهم نسبة التمدرس المتزايدة وهذا يقودنا مرة أخرى إلى مدى فعالية النفقات في تحقيق الإنعاش الاقتصادي.

أما فيما يخص الفترة 2001-2010 فنلاحظ بأن هناك نفقات تم إدراجها ضمن النفقات الاستثنائية وهي متعلقة ببرامج الإنعاش ودعم الإنعاش الاقتصادي، حيث تم تحقيق في هذه الفترة زيادة عدد المنشآت التربوية وهو ما ساهم في رفع نسب التمدرس من 95% سنة 2001 إلى 98.86% سنة 2010 هذه

النسبة وإن كانت في ظاهرها بسيطة إلا أنها في الواقع معتبرة على أساس زيادة عدد سكان ولاية تبسة في هذه الفترة.

وكخلاصة لما سلف ذكره يمكن التنويه بالآثر الإيجابي للنفقات العامة في المجال التربوي سواء من حيث الهياكل أو المؤشرات الأخرى، لا سيما نسبة التمدرس للفئة 6 إلى 15 سنة.

خاتمة:

إن سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجانب الاجتماعي في مجملها غير واضحة المعالم على أساس تباين الأهداف خاصة في الجانب التعليمي حيث نجد في هناك تركيز على زيادة عدد الهياكل سواء مدارس أو غيرها موضحة في البرامج الموضوعية بدقة بينما الأهداف الضمنية كالمستوى التعليمي، فنجدها ضمن توجهات الوزارة المعنية. الأمر الذي يصعب على الباحث وضع نموذج دقيق لقياس فعالية النفقة العامة في المجال التربوي.

حيث أنه وبافتراض أن نسبة التمدرس هي المؤشر الدال على فعالية النفقة العامة في المجال التربوي فقد لاحظنا من خلال هذه الدراسة المبسطة أن النفقة العامة كانت فعالة في رفع هذه النسبة، لا سيما على مستوى ولاية تبسة خاصة وأن قطاع التربية والتكوين قد أخذ حيزا هاما من الغلاف المالي للبرامج التنموية في الولاية إذ أخذ نسبة بنسبة 13.59 % من إجمالي الغلاف المالي للسنوات 2000-2012.

الهوامش:

- 1_ حمدي عبد العظيم: السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 202.
- 2_ المرجع السابق، ص 199,200.
- 3_ أحمد زهير، خالد الخطيب: المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 40,41.
- 4_ فلح حسين خلف: المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص 89.
- 5- François escale: maitriser les finances publiques, pourquoi, comment ? edition economica. 2005, p205.
- 6_ International monetary fund : a manual on government finance statistics ,1990, PP 177,182
- 7_ فلح حسين خلف: مرجع سبق ذكره، ص 111.
- 8_ سوزي عدلي نلشد: المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 51,55.
- 9_ دويدار محمد، مرجع سابق، دراسات في الاقتصاد المالي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996 ص: 99
- 10_ محمد حمدي السبيحي، التقويم الاجتماعي للمشروعات: تحليل الجدوى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993، ص: 85-112
- 11_ جيمس جواو تيني، ريجارد استروب، ترجمة عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، 2002 ص: 702-731.